في ظل تذبذب سعر صرفه

خبراء يطالبون بفتح قنوات عدة لبيع الدولار

□ بغداد /احمد عبدربه

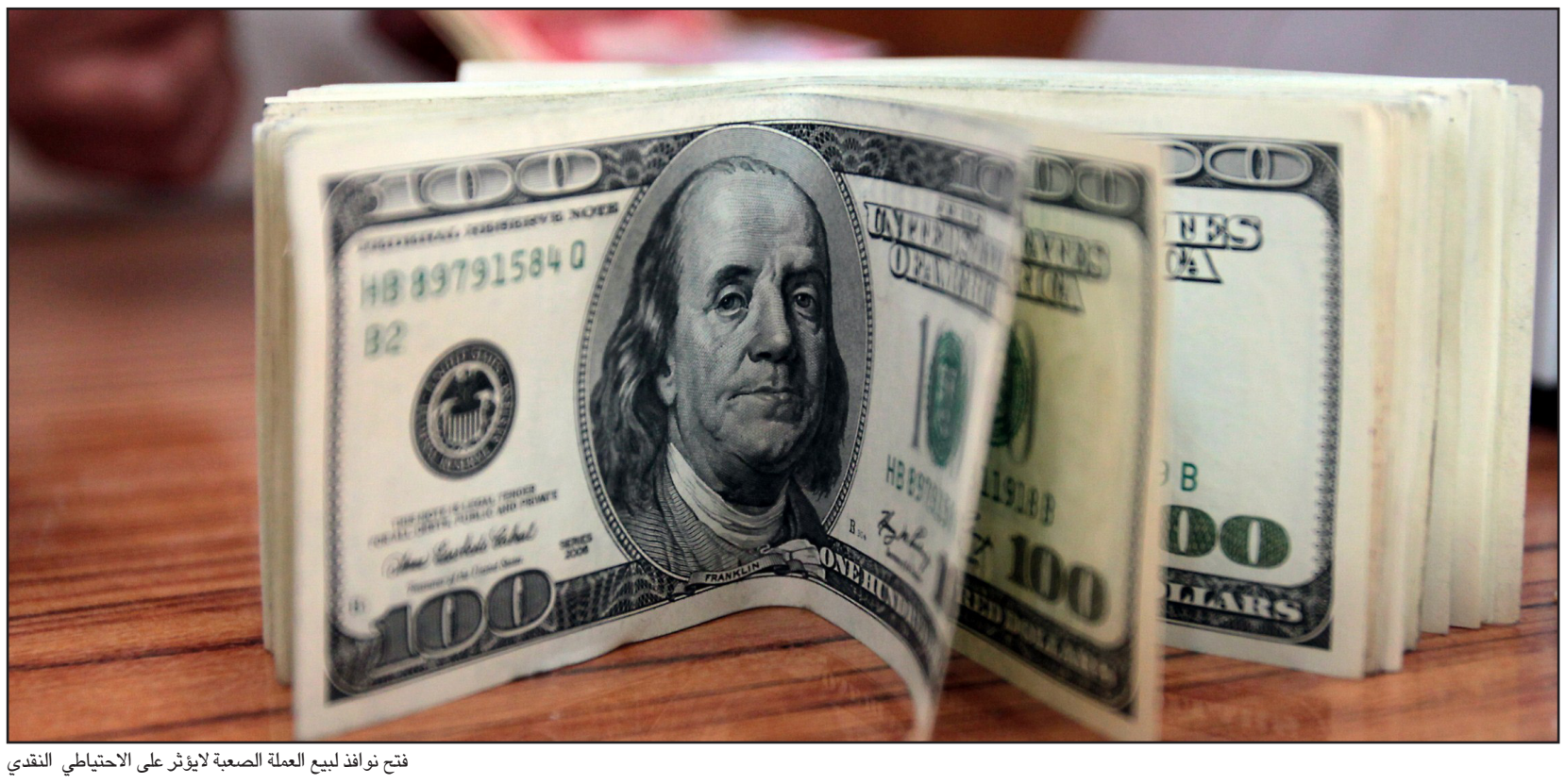

فتح نوافذ لبيع العملة الصعبة لايؤثر على الاحتياطي النقدي

دعا خبراء ماليون الى فتح قنوات عدة لبيع العملة الصعبة مشيرين الى انها سوف تسهم في استقرار سعر صرف الدولار في الأسواق .

وقال مدير المصارف في وزارة المالية هلال الطعان لـ (المدى) ان فتح عدة منافذ لبيع العملة الصعبة يؤدي الى استقرار سعر الصرف ويسهل من عملية التبادل التجاري موضحاً ان هذا الاجراء يعتبر المحرك الوحيد لبيع الدولار في الاسواق المحلية مشيراً الى ان الاخيرة في الوقت الحاضر تعيش حالة من التذبذب المالي.

واضاف الطعان: ان الامكانية الموجودة في بعض المصارف الاهلية لا تؤهلها للقيام بهذه العملية لافتاً الى وجود مضاربات من بعض دول الجوار لتهريب العملة من العراق.

من جانبه قال الخبير المالي باسم جميل انطون لـ (المدى): ان فتح منافذ عدة لبيع الدولار يجب ان يأخذ بمبدأ الحداثة ويكون بعيدا عن الروتين لافتاً الى ان ذلك يخلق حالة من توازن العملة الصعبة في المصارف الحكومية والاهلية .

واضاف انطون : ان هذه الخطوة سوف تساوي العرض والطلب ما يخلق استقرارا في السوق المالية مشيراً الى ان المصارف معرضة للتدقيق والمراقبة من قبل البنك المركزي وان مزاد البنك المركزي لا يسمح الا بدخول المصارف الرسمية التي تمتلك الامكانيات الكبيرة ولها درجات ممتازة .

وتابع انطون ان محلات المضاربة سوف تضطر الى ان تماشي الاسعار السائدة لان المنافذ الرسمية سوف تخفض الفروقات الموجودة في سعر صرف الدولار في مكاتب الصيرفة.

ودعا الى ضرورة الاحتفاظ بكميات العملة الأجنبية مع دراسة الحاجة الفعلية للسوق.

الى ذلك أشاد عضو مجلس النواب عبد الهادي الحساني بإجراء البنك المركزي لفتح أكثر من منفذ لبيع العملة الصعبة، مستبعداً تأثيره على نسبة الاحتياط النقدي الموجود الذي يزداد مع زيادة الطاقة التصديرية للبترول.

وقال الحساني بحسب الوكالة الاخبارية : إن البنك المركزي انتهج سياسة حفظ قيمة الدينار من خلال سيطرته على ضخ كميات من العملة الصعبة وفق ما تحتاجه السوق المحلية بعد فتح أكثر من منفذ لبيع الدولار سواء عن طريق المزاد او البنوك .

واضاف الحساني : أن الاحتياط النقدي من العملة الصعبة الموجود لدى البنك المركزي كبير جداً حيث يبلغ (٦٣) مليار دولار، مرجحاً زيادته أكثر خلال الفترة القادمة مع زيادة الطاقة التصديرية للنفط الخام العراقي.

وتابع أن البنك المركزي لديه رؤية مستقبلية ومعرفة كاملة بكيفية التصرف بالعملة الصعبة ولا توجد مخاوف من تأثير بيع الدولار بشكل أكثر على احتياط البنك المركزي كونه بدأ يزداد خلال السنوات الأخيرة.

وأقر البنك المركزي في وقت سابق بوجود خلل في سعر صرف الدينار وأكد سعيه لتوحيد سعر الصرف بينه وبين الأسواق المحلية، فيما اتهم أربع دول بالتآمر على ضرب الاقتصاد المالي العراقي لإفراغ سوقه من قوته المالية، مبينا أن ممرات التجارة الحرة في العراق باتت الوسيلة المعتمدة لضرب الاقتصاد.

وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعاً خلال الأسابيع الماضية، ووصل سعر الصرف إلى نحو من ١١٢٧- ١١٢٨ دينارا للدولار الواحد في السوق المحلية، بينما كان مستقرا على سعر صرف من ١١١٦ - ١١١٧ في مزاد البنك.

وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب أمين هادي في تصريحات صحفية ان ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار جاء بعد تطبيق البنك المركزي مقترحا تقدمت به اللجنة المالية يقضي بتنويع مزادات بيع العملة الصعبة وعدم حصرها في عدد محدود من الشركات.

وقال هادي أن البنك المركزي سيتولى وفقا لإجراءاته المحافظة على حالة الاستقرار هذه، وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية، وهو ما لم يؤكده البنك المركزي.

مؤشر التضخم السنوي ينخفض بنسبة ٢ ٪

□ بغداد /المدى

انخفض مؤشر التضخم السنوي في العراق بنسبة ٢ ٪ بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية مبينة أن معدل التضخم الشهري لشهر أيار الماضي انخفض هو الآخر بنسبة ١,٣ ٪.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لـ"السومرية نيوز"، إن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط أنجز تقرير التضخم السنوي للفترة الممتدة بين أيار ٢٠١١ وأيار ٢٠١٢، على أساس جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من خلال عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، مبينا أن "هذه المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها مما يقتنيه المستهلك".

وأضاف أن مؤشرات التضخم السنوي لهذه الفترة انخفضت بنسبة ٢ ٪ حيث أصبح التضخم مقارنة بالعام الذي سبقه ٧٪ بعدما كان التضخم يسجل ٩٪"، مشيرا إلى "أن انخفاض التضخم السنوي يعود لانخفاض أسعار المواد الغذائية ولاسيما الخضراوات".

وتابع أن "مؤشرات التضخم لشهر نيسان الماضي انخفض هو الآخر بشكل طفيف وبنسبة ١,٣ ٪ مقارنة بشهر آذار الماضي ٢٠١٢".وأوضح : أن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية سجلت انخفاضاً خلال شهر أيار ٢٠١٢ بمعدل ٣,٦٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لانخفاض أسعارها في منطقة كردستان بمعدل ٢,٥٪ وفي منطقة الوسط بمعدل ٢,٩٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ٥,٩٪"، لافتا إلى "انخفاض أسعار هذا القسم على مستوى العراق يرجع بشكل رئيسي لانخفاض أسعار الخضراوات".

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت في شهر ايار الماضي عن ارتفاع التضخم السنوي لشهر نيسان بمعدل واحد بالمئة مقارنة بشهر آذار من عام ٢٠١١ كما بينت ارتفاع التضخم لشهر آذار لعام ٢٠١٢ وبنسبة ٨,٧ ٪مقارنة بشهر اذار من عام ٢٠١١.

وأعلن الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خلال كانون الثاني الماضي ٢٠١٢، أنه سيباشر باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة، بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود أخطاء. ويذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، يختص بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد البلاد ومن أهم أعماله القيام بالتعدادات العامة للسكان والمساكن، والقيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع المجالات (الزراعية والصناعية وغيرها)، إضافة إلى جمع وتوحيد وإعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية كلياً أو جزئيا.

برلماني: مشاريع الدفع الآجل لا تحل أزمة السكن

□ بغداد /المدى

انتقد عضو لجنة الخدمات والاعمار اسماعيل غازي تنفيذ المشاريع السكنية بطريقة الدفع الآجل مبيناً انها تثقل كاهل الموازنة ولا تحل أزمة السكن في البلاد.

وقال غازي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): يجب وضع دراسة جدوى لأزمة السكن في عموم العراق تشخص من خلالها حاجة البلد الى الوحدات السكنية لافتاً الى أن أغلب المشاريع الاستثمارية في البلد تنفذ بشكل عشوائي دون خطط ودراسات، ما يؤدي الى تلكؤ العمل بها.

واضاف غازي أن الموازنة العامة للعام الحالي ضخمة والحكومة لا تستطيع توظيفها لمشاريع تخدم البلد بسبب عدم وجود برنامج حكومي صحيح تتبعه الدولة في تنفيذ المشاريع. وكانت وزارة الإعمار قد أعلنت في وقت سابق عن خطة لبناء (٢٨) مجمعاً سكنياً في عموم المحافظات العراقية، يضم كل منها (٥٠٤) وحدات سكنية، سيتم توزيعها على ذوي الدخل المحدود.

وشكل مجلس الوزراء عام ٢٠٠٧ لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الاعمار والإسكان وعضوية كل من وكلاء وزير المالية، وزير التخطيط ، وزير البلديات والأشغال، وأمانة بغداد، للقضاء على أزمة السكن المتفاقمة في العراق، من خلال إنشاء عمارات سكنية في العراق لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط، ودون المتوسط.

مختصون: المناطق الاقتصادية الحرة لبنة أساسية لازدهار الاقتصاد الوطني

□ بغداد /المدى

طالب نواب وخبراء اقتصاديون بضرورة انشاء أكثر من منطقة حرة للتبادلات التجارية الدولية نظراً لما يتمتع به البلد من موقع جغرافي يربط قارتي آسيا بأوربا عن طريق الخليج.

وقال الخبير الإستراتيجي والمستشار في مكتب التجارة الدولية والنقل توفيق المانع بحسب (الوكالة الاخبارية للأنباء) :إن العراق يستطيع إنشاء أكثر من منطقة اقتصادية حرة للتبادلات التجارية بسبب موقعه العالمي الذي يربط أوربا وآسيا عبر الخليج العربي، إضافة الى وجود أراض واسعة يمكن استغلالها على الحدود العراقية مع الكويت والاردن وسوريا وحتى مع تركيا. ودعا الى ضرورة إنشاء شركة قابضة للأموال من قبل وزارة التجارة لكي تسمح بدخول الشركات العالمية للمساهمة في بناء المناطق الحرة الدولية في العراق.

ومن جهته طالب عضو اللجنة المالية في مجلس النواب أمين هادي عباس بإنشاء أكثر من منطقة حرة في البلاد لتعزيز الاقتصاد العراقي وتنويع إيراداته المالية، لافتاً الى ان الكثير من الدول انتعشت اقتصادياً وحصلت على مكاسب جيدة نتيجة إنشائها مناطق حرة للتبادلات التجارية كايران وتركيا والامارات مشيراً الى أن العراق بإمكانه بناء أكثر من منطقة لاسيما في البصرة كونها مطلة على الخليج وكذلك مع تركيا ومع ايران والاردن والاستفادة من الترانزيت عن تبادل البضائع التجارية.

وأضاف: يجب عرض المناطق الحرة الموجودة في محافظات البصرة ونينوى والانبار للاستثمار، من أجل تأهيلها كونها تعد من المناطق المتميزة في العراق.

ويوجد في العراق حاليا ثلاث مناطق حرة تابعة إلى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الحرة هي (نينوى ، خور الزبير ، القائم).

وتقع المنطقة الحرة في خور الزبير في الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد (٤٠كم) منها وبمساحة (٤٠٠ دونم) قابلة للتوسع وتتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على الخليج العربي، ما يجعلها نقطة وصل جغرافي مهم بخطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

بينما المنطقة الحرة في نينوى تقع في شمال القطر بمحافظة نينوى على طريق الموصل – زاخو ويبعد حوالي(٢٠ كم) شمال الموصل وبمساحة (١٦٠ دونما) قابلة للتوسع وتتميز هذه المنطقة بموقع جغرافي وسيط فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والاردن وموانيء البصرة.

أما المنطقة الحرة في القائم فهي الاخرى تقع في الشمال الغربي من القطر بمحافظة الانبار وعلى الحدود العراقية – السورية وتبعد بحدود (٤٠٠ كم) عن بغداد وبمساحة (٢٨ دونما) قابلة للتوسع وترتبط بمحافظة نينوى بالطريق البري (راوة – موصل) بطول (٢٧٠ كم) وصولا الى الحدود التركية وترتبط بالطريق البري (القائم ، بغداد ،البصرة) بطول(٩٠٠ كم) تقريبا وصولا إلى الخليج العربي.

بينما اشارت عضو لجنة الخدمات والاعمار النيابية سهاد العبيدي الى ان محافظة البصرة وحدها يمكن أن تنشئ أكثر من منطقة حرة سواء في سفوان الحدودي مع الكويت او في خور الزبير أو في الفاو، وستكون منطقة جاذبة للشركات العالمية.

وأضافت العبيدي أن استثمار تلك المناطق سيحقق مردودات ايجابية تفوق الإيرادات النفطية لأنها ستجذب جميع الشركات المصنعة والمصدرة في العالم كونها ستختصر طريق قناة السويس التي تمر عبرها البضائع لتصل من شرق اسيا الى أوروبا او بالعكس.واكدت على ضرورة الإسراع بإنشائها لتنويع الايرادات المالية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

في حين استبعد المحلل الاقتصادي ابراهيم المشهداني حدوث طفرة اقتصادية كبيرة للعراق في حال انشاء مناطق حرة اقتصادية دولية لأنها مجرد تبادل بضائع على الحدود العراقية.

وأوضح المشهداني أن الطفرة الاقتصادية في البلد تحدث عندما يتم توظيف الإيرادات المالية الكبيرة المتحققة من البترول في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، أي بمعنى يجب الاهتمام بقطاع العرض وليس الطلب والاستهلاك، مؤكداً ان الاقتصاد العراقي لا يقوم على الاسواق الحرة.

وقد تأسست الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ لغرض مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية في اطار من الحرية الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الى امام عن طريق اجتذاب رؤوس الاموال الوطنية والأجنبية وإقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة.

وتكمن الفلسفة الاقتصادية للمناطق الحرة في تنازل الدولة عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الاكبر لعموم اقتصاد البلد واعتمدت العديد من دول العالم اسلوب المناطق الحرة وخصوصا في الدول النامية لما لتلك المناطق الحرة من أهمية في خلق مصادر تمويلية إضافية لتنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية بطريقة انتقائية ونقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية للقضاء على البطالة.

مصدر: انخفاض أسعار النفط يهدد بتعطيل بنود في الموازنة

□ بغداد /المدى

أكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب شورش مصطفى إن الاستمرار بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية سيهدد بتعطيل تنفيذ العديد من البنود التي اقرت في الموازنة العامة والتي اعتمدت على فائض الوفرة المالية من بيع النفط.

وقال عضو اللجنة شورش مصطفى بحسب (آكانيوز) إن اسعار النفط العالمية لو انخفضت الى اقل من السعر الذي احتسب في موازنة العام الحالي سيهدد بوقف تنفيذ البنود التي اقر تنفيذها بالاعتماد على اموال الوفرة المالية من بيع النفط"

واوضح أن الانخفاض بأسعار النفط سيؤثر بشكل كبير على مجمل الموازنة الاتحادية وسيزيد من العجز المالي".

وشهدت اسعار بيع النفط في الاسواق العالمية انخفاضا كبيرا تمثل بهبوط سعر البرميل الواحد نحو ٣٠ دولاراً خلال مدة ثلاثة اشهر واستقر سعر البرميل بنحو ٩٧ دولارا.وأقرت الحكومة في الخامس من كانون الأول الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

وينص احد بنود موازنة العراق العامة لعام ٢٠١٢ انه "في حال ارتفاع سعر النفط لأكثر من ٨٥ دولار للبرميل، فان المبالغ الفائضة من الموازنة يتم توزيعها على المواطنين، الا ان وزارة المالية اكدت حينها ان الحسابات وقيمة العجز والفائض سيتبين بعد شهر حزيران الجاري.